

## سلسلة الردود على شبهات وفتاوي الآباء (6) | النص (الجزء

### الثاني)

وليد السعيدان

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ وليد بن راشد السعيدان حفظه الله. يقدم واضف الى هذا اصلا اخر. وهو ان كل علة عادت على اصل الحكم بالابطال فانه لا ينبغي الحكم بها فالذين قالوا قالوا باعنة المستنبطة في تحريم النمط انما هي التدليس - 00:00:00  
فإذا فات التدليس فات تطبيق الحكم او فات التحرير فهو يربطونه بعلة ترجع على اصل النص بالابطال نرفض ذلك التعليم كما هو مذهب جمهور اهل العلم رحمهم الله. وسواء كان هذا الابطال كليا او جزئيا كما - 00:00:28  
هو مقرر في الاصول. فإذا فوات التدليس والتلبيس على الخطاب في مسألة النمط انما هو فوات حكمة. والمتقرر عند العلماء ان فوات الحكمة لا يمكن من ثبوت الحكم لأن العلة التي يجب تعليق الحكم بحرمة النص بها انما هو تغيير خلق الله وهي العلة المنصوصة - 00:00:48

فهي علة منصوص عليها. واما كونه تدليس او تلبيسا على الخطاب فلا يخفاك انها علة مستنبطة فقط. ومع كونها مستنبطة من بعض العلماء فان العلماء لم يتتفقوا عليها ليصح تعليق الحكم بها. فالاحكام انما تتعلق بعللها المنصوصة - 00:01:11  
او المتفق عليها حتى ولو كانت مستنبطة. المهم انه متفق عليه. لكن اذا كانت منصوصة فلا يلزم في تعليق الحكم بها ان يكون متفق ان تكون ان يكون متفقا عليها اذا كان اذا كان قد جرى - 00:01:32  
استخراجها بوحدة من مسالك معرفة العلة المقررة في الاصول. فإذا انتبهوا لهذا يا اخواني. تعليق الاحكام بالعلل المستنبطة التي لم يتفق اهل العلم عليها لا يصح ومن الاصول التي احب التنبيه عليها ايضا في فتاوى هؤلاء. ان نعلم وفقكم الله عز وجل ان المتقرر في القواعد انه لا يجوز - 00:01:50

معارضة النص بالآراء والاجتهادات فالنص في تحريم النمط ثابت وواضح الدلالة. فلا يجوز لنا معارضته بالقياس. فلا يجوز لنا ان ان نعارضه فنقول بما انه يجوز للرجل الاخذ من شاربه او يجوز له الاخذ من شيء من لحيته على قول بعض الصحابة واهل العلم - 00:02:17

رحمهم الله ورضي عنهم فيجوز اذا لنا النص قياسا لعدم وجود الفارق بين هذا الشعر وهذا الشعر فهذا لا يجوز ان نقوله ابدا لأن حقيقته معارضة نفس بقياس وهذا طريق فاسد ولا يجوز لنا ان نقول ايضا بما ان - 00:02:41  
اكثر اهل العلم قالوا بجواز الاخذ من شعر الجبين او بجواز الاخذ من شعر الخدين ونحو هذا الكلام فيجوز لنا تبعا وتخريبا اذا النص لانه شعر وله حكم واحد. وكل هذا الكلام حقيقته معارضه النص بالقياس. وهو غير جائز عند اهل السنة - 00:03:01  
الجماعة فالنص محروم لثبوت النص به. فاي قياس يرفع دلالة هذا التحرير ويديزه فانه يعتبر ثياثا مخالف للدليل. واي قياس عورظ به النص فانه يعتبر قياسا باطللا ليس من الدين - 00:03:21

الاصل السابع الذي احب التنبيه عليه. ان نعلم ان المتقرر في القواعد ان الدليل عربية اللسان والاستعمال ان الدليل عربية اللسان والاستعمال. فلا يجوز الخروج بها عما قرره هذا اللسان العربي. فالنص له معنى - 00:03:44  
عند اهل اللغة وقد عرفه بعضهم بأنه الاخذ من شعر الوجه كله. هذا قول هذا القول الاول. فحيث نصف من شعر الوجه فهو نص عندها الفريق من اهل اللغة. واهل العلم - 00:04:04

هذا التعريف ننظر انه يدخل فيه الحاجبان ضمنا. اذا هؤلاء قالوا بان الاخذ من شعر الحاجبين دين ومن سائر الوجه يعتبر نموا. انتبه لقولهم الحاجبين. فهو يدخل اما نما او ضمنا. ومن اهل العلم - [00:04:23](#)

من قال بان النمس حقيقته الاخذ من شعر الحاجبين وما هو من اعلى الجبهة. فاذا هذا الفريق الآخر ايضا نص على ان الحاجبين يدخل في معنى النص. فاذا اتفق الفريق الاول والثاني على ان الحاجبين على ان الاخذ من سعر الحاجبين يسمى نموا - [00:04:43](#) هل انتهت اقوال اهل اللغة؟ الجواب لا. عندنا قول لاهل العلم اخر وهو تفسير ثالث للنمس. وهو انه الاخذ من شعر فقط فانت ترى وفتك الله ان الجميع متفق على نقطة. انتبهوا لما اقول ان الجميع متفق على نقطة - [00:05:03](#)

وهو انهم متفقون على ان الاخذ من شعر الحاجبين يدخل في معنى النمس وهذا باتفاقهم. فلا نعلم عن احد من علماء اللغة ولا عن احد من علماء الشرع انه اخرج في تفسيره للنمس الحاجبين - [00:05:25](#) لا نعلم عن احد منهم انه اخرج في تفسيره للنمس الحاجبين. من كون الاخذ منها يسمى نموا. فالكل متفق على هذا المثل بخصوصه واما ما زاد على هذا المثل اي محل الحاجبين فهم مختلفون فيه. فموضع الحاجب نقطة اتفاق - [00:05:47](#)

عند الجميع ان الاخذ منه يسمى ناما. واما بقية شعور الوجه فهي محل اختلاف. فكان الواجب علينا ايها المفتون ايها العلماء يا طلبة العلم كان الواجب علينا ان نقطع جزما بان الاخذ من شعر الحاجب بخصوصه من النمس المحرم الملعون فاعله يقينا -

[00:06:07](#)

لانه محل اتفاق بين كل من فسر حديث ابن مسعود هذا فلا يأتينا رجل ويقول ان العمل بحديث ابن مسعود موقف على الترجيح بين اقوال علماء اللغة بالنمس. في معنى النمس لان النقطة التي اتفق عليها علماء اللغة - [00:06:27](#)

بل وعلماء الشرع هو ان الاخذ بالنف من شعر الحاجب يسمى ناما لكن من ما زاد عليه هو محل خلاف فاذا انما يأتي في محل الخلاف لا في محل الاتفاق - [00:06:47](#)

فالاخذ بالنف من شعر الحاجبين محل اتفاق بين كل من فسر حديث ابن مسعود هذا وننورع من باب التضرع في بقية الشعور ونقول الاخطبوط عدم الاخذ من كافة سعود الوجه لوجود الاختلاف. ولو وجود - [00:07:03](#)

باقوال اخرى تنص على جوازها. فكان من النصح العلمي ومن الامانة العلمية ان نبين نقطة الاتفاق التي اتفقت عليها علماء اللغة وتبشير علماء الشرع. ونبين نقطة الاختلاف فنحن نرى ان من اجاز الاخذ من الحاجب خاصة انما استدل بان اهل العلم واغلى اللغة لم يتتفقوا على تفسير النص فنقول نعم - [00:07:20](#)

نحن معك لم يتتفقوا لكنهم اتفقا على ان الاخذ من شعر الحاجب بالنف يسمى ناما. فكيف يجعل اختلافا فاستجعلوا اختلافهم فيما زاد على نقطة الاتفاق دليلا على جواز الاخذ من محل نقطة الاتفاق. اين العدل في هذا - [00:07:49](#)

اين الامانة العلمية في هذا الكلام لانك جعلت حكم نقطة الاتفاق مساويا لحكم نقطة الاختلاف. فسوبرت بين ما هو متفق عليه وبين ما هو فيه فجمعت وسوبرت بين مختلفين وهذا مخالف للعدل الشرعي. فان الشريعة لا تسوي بين مختلفين - [00:08:09](#)

كما انها لا تجمع بين لا تسوي بين مختلفين كما انها لا تفرق بين متماثلين هذا خطأ ظاهر ايها الاخوة. نقطة الاختلاف ليست في الحاجبين. انما هي فيما زاد على الحاجبين. نقطة الاتفاق - [00:08:35](#)

هي في الحج. فكان لزاما ان نتفق على ان الاخذ بالنف من شعر الحاجب يدخل في مسمى النمس يقينا. وهو الذي كان ينبغي منا ان نطبق عليه الحديث يقينا ولكننا في الحقيقة جعلنا نقطة الاختلاف مشوشة علينا في في تطبيق - [00:08:57](#)

ال الحديث على نقطة الاتفاق. فتأملوا معي ايها المنصفون هذا الكلام تجدونه صحيحا ان شاء الله. فالتفسيرات اللغوية والتفسيرات الشرعية تتفق على الاخذ من شعر على ان الاخذ بالنف من شعر الحاجب يسمى يسمى ناما. والاختلاف في غير هذه الجزئية واقع -

[00:09:17](#)

بين علماء اللغة وعلماء الشريعة. فتكون الخلاصة من هذا التقرير ان ما يدخل في مسمى النمس اتفاقا الاخذ بالنف من شعر الحاجة. واما دخول غيره معه كالاخذ من سائر شعور الوجه فهو على سبيل الظن الغالب لا المقطوع به لوجود - [00:09:37](#)

في هذه الجزئية الاصل الثامن من الاصول التي احب التنبية عليها في فتاوى هؤلاء اعلموا وفقكم الله ان المتقرر عند العلماء انه يقال في باب الضرورات وال حاجات الملحقة ما لا يقال في باب التوسيع والكمالات - [00:09:57](#)

فالوصل محرم اذا كان المقصود به مجرد كمال التحسين والتجميل. لكن اذا اقتضى الوصل زالت عيب او ضرورة فيجوز. الاشهر محرم اذا كان لكمال التجميل والتحسين فقط. لكن اذا اقتضى الوسر - [00:10:16](#)

او حاجة ملحقة كازالة غيب فيجوز كذلك النص انما يحرم اذا كان من باب كمال طلب الحسن والجمال فقط. لكن اذا اقتضى النمط ضرورة او حاجة ملحقة لازالة مفسدة معتبرة شرعا. فحينئذ يجوز كما اذا اتصل الحاجبان ببعضهما فهذا عيب - [00:10:36](#)

هذا عيب في الحاجبين فيجوز اخذ ما بينهما لازالة العيب. فاذا هذه الزينة وهي زينة النص محرمة لا في باب الضرورة ولا في باب الحاجات الملحقة من ازالة العيب ونحوه. وانما اذا كانت من باب كمال طلب الحسن والتجميل هي - [00:11:07](#)

محرم فان قلت ولماذا قيدت تحريرك هذا بما اذا كان طلب الحسن فاقول للحديث الصحيح في حديث ابن مسعود قال والمتبلجات للحسن. فكلمة للحسن دليل على ان ما كان من باب الضرورة - [00:11:27](#)

او ازالة العيب يعني من باب الحاجات الملحقة فانه لا يأس بها. فلا يجوز لنا ان نستدل على في باب الضرورات او الحاجات الملحقة على جوازه في باب طلب كمال الحسن لأن من شرط القياس - [00:11:47](#)

الا استواء بين الفرع والاصل. والضرورة شيء والكمالات شيء. الحاجات الملحقة الشيء وطلب التوسيع في باب الكمال قال شيء اخر هذا القياس مع الفارس. والمقرر عند اهل السنة والجماعة ان القياس مع الفارق باطل - [00:12:07](#)

الاصل التاسع اعلموا ان المتقرر ان قول الصحابي ليس بحجة اجماعا اذا خالف المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم فاني سمعت بهذه الفتوى انهم يعارضون الحديث المرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم - [00:12:27](#)

بامتهان ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها وارضاها ورفع قدرها ومنازلها في الدارين. من انها اجازت فيما يروى عنها الاخذ من شعر الحاجب واماطة الاذى لمن سألتها عن ذلك. فنقول دع عنا قضية النقاش في الاثنين. فهو حسن او ضعيف. لكن - [00:12:47](#)

حتى وان سلمنا صحته فانه يبقى له اجتهاد منها رضي الله عنه. وانت تعلمون يا من لكم بحث واطلاع على مذاهب الصحابة في بعض المساجد انها رضي الله عنها لها بعض الاجتهادات لم يوافقها عليها بعض الصحابة ناهي كأن ابن مسعود حمل الامر على اطلاقه - [00:13:07](#)

ولذلك يقول ناني لا العن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فنحن ابن مسعود ظاهر فعله انه يرى العموم وعدم الجواز وعائشة رضي الله تعالى عنها ترى الجواز. فحينئذ قولها رضي الله عنها ليس بحجة لامرير. لمخالفة - [00:13:27](#)

الصحابة الاخر لها وقد اجمع العلماء ان قول الصحابي ليس بحجة اذا خالفه صحابي اخر والامر الثاني انه وثبت ان فتيتها واجتهادها هذابني على مخالفة نص رسول الله صلى الله عليه وسلم. الا ترى ان العلماء - [00:13:48](#)

لم يقبلوا قولها رضي الله عنها في مسألة رضاع الكبير واطلاقه سواء بضرورة او غير ضرورة لم يقبل اهل العلم رحمهم الله تعالى من هذا لان اجلة ازواج النبي صلى الله عليه وسلم واغلب الصحابة خالفوها وبذلك ولانها - [00:14:08](#)

رضي الله تعالى عنها انما اجتهدت اجتهادا. وقولها رضي الله تعالى عنها ليس بحجة في لهذين الامررين. لهذين الامررين الا ترى ان اجتهادها في قولها من حدثكم ان النبي صلى الله عليه وسلم بالى واقفا فقد كذب ما كان يبول الا جالسا - [00:14:28](#)

لم يقبل العلماء ذلك منها لثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم. الا ترى انه لم يقبل قول ابن مسعود نفسه رضي الله عنه في مسألة ان التيمم لا يرفع حدث الجنابة لثبت الادلة بخلافه. وكذلك قول عمر رضي الله عنه فانه بقي اياما لا يصلی لما - [00:14:48](#)

ادي النبوة لم يجد الماء ظنا منه رضي الله عنه في اول امره ان الجنب لا ينفع له التيمم. ولن يقبل العلماء منه ذلك رضي الله عنه الا ترى ان بعض الصحابة افتى بان من جامع اي لم ينزل ان عليه الوضوء ولا يجب عليه الغسل لم يقبل اهل - [00:15:08](#)

اني ذلك من لثبوت مخالفتها لقوله اذا جلس بين شعبها الرابع ثم جاهدها فقد وجب الغسل فلماذا يعارض قول الرسول صلى الله عليه وسلم المرفوع اليه والواضح الدلالة بقول عائشة هنا في هذه المسألة بخصوصها - [00:15:28](#)

لم لم نقل في قولها واجتها دنا هذا كما قلناه في غيره لاسيما في سعر الحاجب الذي هو نقطة اتفاق بين المبserين لهذه الجزنية. مع ابني ارى والله اعلم ان السندا لها اصلا لن يصح. كما ضاعفه الامام الالباني - [00:15:45](#)

ثاني وجمع من من المحدثين جمع من المحدثين ثم اضف الى هذا انه دليل يناقش انه دليل يناقش فانها قال فانها اجازت الاخذ قالوا وانبيط الاذى واميظ الاذى. فهذا دليل على ان السائلة لها علمت منها بان شعر - [00:16:07](#)

بها قد خرج عن حيز العادة حتى اوجب لها الاذى. والاذى عيب وقد اجزنا ازالته. فيما سبق من كلامنا قبل قليل انفه لقول النبي صلى الله عليه وسلم والمتبليجات للحسن للحسن. فلما قالت واماطة الاذى علمنا ان مقصودها اي ازيلي ما - [00:16:30](#)

به التأدي ويذهب به العيب. فكلمة وانبيط الاذى دليل على انه ليس من باب طلب الكمال والتجمل والتحسين وانما من باب اماطة الاذى اي ازالة العين. فاذا لا يصلح ان يستدل به لهذه الامور. بل هذا احتمال وارد - [00:16:52](#)

والمتقرر في القواعد ان الاحتمال القوي المقبول اذا ورد على الدليل سقط به الاستدلال سقط به الاستدلال - [00:17:12](#)